

الوظائف الدلالية للحذف الجوازي دراسة تطبيقية على الأساليب النحوية

إعداد الدكتور
محمد راضي الزيني

مدرس العلوم اللغوية بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب جامعة بورسعيد





المقدمة

الحمد لله وكفى ، وصلاة وسلاماً على نبيه المصطفى ، ثم أما بعد ...

فإن هذه الدراسة الموسومة بـ (الوظائف الدلالية للحذف الجوازي "دراسة تطبيقية على الأساليب النحوية") ؛ هي دراسة تنهض على دراسة إحدى الظواهر اللغوية التي لها أهمية كبرى في لغتنا العربية ، وهي ظاهر الحذف ؛ وتحديداً الحذف الجوازي . وقد نالت ظاهرة الحذف - بصفة عامة - عناية النحاة ، في ظل نظرية العامل وما يتعلق بها من أحكام ؛ فقد تناولته بعض الدراسات¹ ، كما أفرد البلاغيون للحذف فصلاً ودراسات عدة ، في ضوء معطيات فنون البلاغة ، وبالأمس غير البعيد أمسى الحذف محط أنظار علماء لسانيات النص ، حيث استخدموا معطيات لسانيات النص في رصد وظيفة الحذف في إحداث التماسك النصي داخل النصوص .

أما في هذه الدراسة فيهدف الباحث إلى تتبع تلك الظاهرة بطريقة مغايرة ؛ حيث تقوم الدراسة على تتبع الحذف الجوازي في الأساليب النحوية المتنوعة ، مثل أسلوب التحذير ، وأسلوب الاستفهام ، وأسلوب النداء ، وأسلوب التعجب ... إلخ . وذلك وفق معطيات الدرس النحوي العربي ، الذي مازال يزخر بين أبوابه بالعديد من الظواهر التي تستحق أن تفرد لها الدراسات ، مع استكشاف الوظائف الدلالية للعناصر اللغوية المحذوفة في كل أسلوب منها . بالإضافة إلى بيان أسباب وقوع الحذف في تلك الأساليب بهذه الصورة ، وقد جاء تتبع الباحث لتلك الظاهرة في الأساليب النحوية على وجه التحديد ؛ نظراً للاتصال الوثيق بين الأساليب النحوية من جهة ، وبين المعنى من جهة أخرى ؛ مما ينعكس أثره في النهاية على تشكيل الدلالة .

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة تلاها تمهيد فثلاثة مباحث ، ثم خاتمة ، فثبتت المراجع والمصادر . أما المبحث الأول فعنوانه (الحذف الجوازي في الأساليب النحوية ذات الجملة الإنشائية الطليبية) ، ويضم ثلاثة مطالب هي : الحذف في أسلوب التحذير والإغراء ، والحذف في أسلوب الاستفهام ، والحذف في أسلوب النداء .



أما المبحث الثاني فعنوانه (الحذف الجوازي في الأساليب النحوية ذات الجملة الإنشائية غير الطليبة) ، ويضم ثلاثة مطالب هي : الحذف في أسلوب التعجب ، والحذف في أسلوب القسم ، والحذف في أسلوب المدح والذم .

والمبحث الثالث عنوانه (الحذف الجوازي في الأساليب النحوية ذات الجملة الخبرية) ، ويضم ثلاثة مطالب هي : الحذف في أسلوب الشرط ، والحذف في أسلوب الاستثناء، والحذف في أسلوب الاختصاص.

ويحاول البحث أن يجيب عن بعض التساؤلات ومنها : هل حققت ظاهرة الحذف الجوازي انتشاراً واسعاً بين الأساليب النحوية على تنوعها ؟ وما الحقيقة الكامنة وراء ذلك الانتشار ؟ وهل تنوعت الوظائف الدلالية مع هذا التعدد والانتشار ؟ وهل تعد ظاهرة الحذف الجوازي مظهراً من مظاهر التطور والارتقاء الذي تخضع له الظواهر الأخرى ؟ وما الأدلة على ذلك ؟

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن قوام الدراسة وعمادها هو الحذف الجوازي، إلا أن هناك بعض الالتفاتات والوقفات حول التوظيف الدلالي للحذف الوجوبي المقرون ببعض الأساليب النحوية ، كلما تطلب الأمر ذلك ، خاصة في الأساليب النحوية المقرون ذكر أحد شقيها بالآخر ، كأسلوب الإغراء المقرون ذكره بأسلوب التحذير على سبيل المثال لا الحصر .

وفي ضوء ما تقدم ؛ فقد اتخذ الباحث المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للدراسة ؛ إذ إنه يسهم في تحقيق غاياتها المنشودة ، من أجل الإجابة عن تلك التساؤلات التي تثيرها الدراسة .

التمهيد

دارت دراسة (الحذف) في فلك يرتبط في ذهن المتلقي ، بشكل لافت ، بتحقيق مبدأ السهولة واليسر في الأداء اللغوي ، سواء من الناحية الصوتية أو الصرفية أو النحوية ، ولكن عندما نتحدث عن الوظائف الدلالية للحذف في ضوء الأساليب النحوية ؛ فيجب أن يكون التناول أكثر عمقاً ؛ إذ إن دراسة الحذف هذه المرة ستكون وفقاً لنظام تركيب لغوي متسق ، يستوجب معها الأمر الوقوف على الغاية من وراء وقوعه - أعني وقوع الحذف - ؛ لأننا تجاوزنا حدود المفردة



المجردة سواء من الناحية الصوتية ، أو من الناحية الصرفية ، والتجاوز هذه المرة يتعلق بدلالة أسلوب بأكمله ، مع الوقوف على الخصائص التي تميز وقوع الحذف داخل أسلوب وآخر .
والواقع اللغوي يثبت أن اللغة العربية ، شأنها شأن كثير من اللغات العالمية ، تسير نحو التيسير والتسهيل ، على كافة مستوياتها ، الصوتية والصرفية والنحوية ، والأمثلة على ميول اللغة العربية نحو التسهيل والتيسير ما نجده على سبيل المثال في حديث القدماء عن كراهية توالي الأمثال ؛ إذ إنهم بهذه القاعدة قد استطاعوا أن يتخلصوا من توالي الأصوات المتشابهة ، الأمر الذي يسهل في نطقها ، إذا ما تباعدت مخارجها ، أو حذف شيء منها ؛ إذ إنه في الأغلب الأعم تحذف اللغة العربية شيئاً من المقاطع المتماثلة كي تتخلص من هذا التوالي^٢ .

كما يثبت الواقع اللغوي أن اللغات دائماً تسعى في طريقها إلى التطور و التغيير ؛ وذلك لخضوعها ، شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، لعوامل التغيير والتطور التي تسود المجتمعات ؛ بل قد تبتعد اللغات عن بعض الملامح المميزة لها ، مثل لجوء اللغات إلى اقتراض الألفاظ الكثيرة ، وهذا عام في جميع اللغات^٣ .

معنى ذلك أن كثيراً من الظواهر اللغوية ، تكون مقرونة بالسعي نحو التسهيل والتيسير ؛ خاصة في الجانب الصوتي - على سبيل المثال - حيث تعمل اللغة على إدغام الأصوات المتماثلة إذا وجدت في كلمة واحدة ، أو في كلمتين متجاورتين في بعض الأحيان ، وهو سير نحو التسهيل والتيسير في النطق اللغوي ، وتخلص من توالي صوتين متماثلين يؤديان إلى صعوبة في نطقهما مرتين .

والسؤال الآن : هل تصدق الغاية ذاتها مع (الحذف) بوصفه ظاهرة لغوية ؟ أي هل من الممكن أن يكون التسهيل والتيسير هما غاية الحذف ؟

الحقيقة التي يراها الباحث ماثلة نصب العين تكمن في كلمات بسيطة في ظاهرها ، عميقة الدلالة في جوهرها؛ أعني بها تلك الكلمات التي حدد فيها الجرجاني قيمة الحذف بقوله: (هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح



من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تتطرق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين)^٤ .

وتأسيساً على ما تقدم ؛ فإن قيمة الحذف تتجاوز حتماً حدود التيسير والتسهيل ، إلى ما هو أعمق دلالة ، وأوثق صلة بالمعنى وهو ما يدعم جدوى تلك الدراسة في إفراد ظاهرة الحذف بالدرس .

الأساليب في ضوء دلالة الخبر والإنشاء :

من المعلوم والثابت سلفاً أن الكلام في اللغة العربية قسمان : خبري وإنشائي ؛ فالكلام (إن احتمل الصدق أو الكذب لذاته ، بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب ، سمي كلاماً خبرياً ، والمراد بالصادق ما طبقت نسبة الكلام فيه الواقع ، وبالكاذب ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع ، وإن كان الكلام بخلاف ذلك ، أي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، ولا يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب ، لعدم تحقيق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به ، سمي كلاماً إنشائياً)^٥ .

وعلى الرغم من كون هذا التقسيم حقق من التواتر ما يثبت دقته ، من ناحية ، وصحته من ناحية أخرى ، إلا أن تلك الدقة وهذه الصحة قد تكون من الناحية الشكلية فحسب ؛ وهو ما فسره الدكتور حماسة بأنه تقسيم يلتفت إلى شكل الأسلوب فحسب ، دون النظر إلى سياق الموقف ، أو السياق الثقافي ، أو دون النظر إلى ما جاوره من أساليب أو جمل في داخل النص اللغوي المراد درسه وتحليله ؛ إذ يثبت الواقع اللغوي أن هناك من الأساليب الخبرية ، من حيث الشكل ، ما ليس له نسبة في الخارج تطابقها ، كما أن هناك بعض الأساليب الإنشائية من حيث الشكل ، لها نسبة في الخارج تطابقها^٦ .

الجدير بالذكر أن تلك النظرة قد سيطرت بشكل كبير على الدرس اللغوي القديم ، وأعني بها تلك النظرة التي تتمركز حول شكل الأسلوب ، والتي يمكن أن نطلق عليها (النظرة الشكلية للأساليب النحوية) ، وقد نتج عن تلك النظرة القول بقضية الأصل والفرع ، كالفقير بأن الأصل



هو الخبر وأن فرعه هو الإنشاء^٧ . ويؤكد المبرد الفكرة بقوله : (الكلام له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله)^٨ . والسيوطي واحد من هؤلاء الذين ذهبوا هذا المذهب ؛ حيث رأى أن الإثبات أصل والنفي فرع ، أو أن التكرير أصل والتعريف فرع^٩ .

في المقابل نجد أن نظرة الدرس اللغوي الحديث قد اختلفت ؛ إذ أمسى الأسلوب يتحدد معناه من وضعه في مواقف مختلفة ، فالمعنى عند السياقيين هو وظيفة السياق ، أو أنه مجموع العلاقات الموقفية التي تكون الأسلوب ؛ لأن اللغة ظاهرة اجتماعية قائمة على الاستعمال وليس على التراكيب النظرية المعزولة^{١٠} . بمعنى أن دراسة الأساليب النحوية يجب أن يراعى فيها أنواع السياقات المتنوعة ، ولا تنتزع من مضمونها النصي الأكبر .

تأسيساً على ما تقدم ؛ (فإن الأساليب في العربية تأخذ بعداً شكلياً وآخر سياقياً ، يتمثل بعدها الشكلي بما اتفق عليه النحاة والبلاغيون من صيغ وأدوات تميزها عن غيرها ، أما بعدها السياقي فيتمثل في تفاعلها مع غيرها من عناصر لغوية أو غير لغوية ؛ فينتج عن ذلك تغير في مدلولات تلك الأساليب ؛ فتؤدي الأساليب الطلبية بالأساليب الخبرية ، ويعطي الخبر مدلولاً إنشائياً وهكذا)^{١١} .

فالباحث في هذه الدراسة ، وإن كان قد اتبع التقسيم المعهود للأساليب النحوية ، أي التقسيم الشكلي ، إلا أن تحليل تلك الأساليب سيكون في ضوء مراعاة البعد السياقي ، لتحقيق دقة التحليل الدلالي ، واستكشاف الوظائف الدلالية .

المبحث الأول

(الحذف في الأساليب النحوية ذات الجملة الإنشائية الطلبية)

يمكن تعريف الأسلوب النحوي في ضوء مراعاة البعد الدلالي ، والجانب التركيبي معاً بأنه : تلك الوظيفة الدلالية المرتبطة بنمط تركيبى محدد ؛ بحيث تؤدي تلك الدلالة ، وفق النمط التركيبي على الوجه الأمثل ، مع صعوبة أدائها - أعني تلك الوظيفة الدلالية - وفق أي نمط تركيبى آخر .



وفي ضوء تحقيق وظيفة الحذف في داخل الأساليب النحوية وفقاً لهذا المفهوم ؛ فإنها تؤدي وظيفتها الدلالية مع وقوع الاختصار الناتج عن الحذف ، دون الحاجة إلى زيادة في الكلام ، أو ما يمكن تجاوزه ذكره ؛ بحيث تكون هذه الأساليب قادرة على تكثيف الدلالة العامة من ناحية ، واختصار النمط التركيبي المرتبط بالدلالة من ناحية أخرى .

جاءت إشارات العلماء العرب إلى الحذف إشارات واعية ، حيث أكدوا أن الحذف من مظان الاختصار والإيجاز^{١٢} . بل تجاوز الأمر ذلك في وصف النحاة للحذف ورأى بعضهم أنه أولى من الزيادة ، حتى لو كان الحذف واقعاً على عنصر أساسي من عناصر الكلام ، كأن يقع الحذف على حرف من الحروف الأصلية في الكلمة ، فإن هذا الحذف ضرب من الاختصار ، وهو أولى من الزيادة^{١٣} .

والطريف أن من علمائنا من أشار إلى أن الحذف لا يكون وفق مرتبة واحدة ، بل يختلف من حالة إلى أخرى ؛ فإنك تجدهم يقولون بأن الحذف في المفعولين أولى من الواحد ، والحذف في الثلاثة أحسن من الاثنين ، وهكذا ، إذن فهم يجعلون من الحذف مراتب ، كما يفاضلون بين هذه المراتب^{١٤} .

على كل ؛ فإن تلك الأقوال وغيرها ، تثبت عناية القدماء بظاهرة الحذف من ناحية ، وإدراكهم بأهميتها من ناحية أخرى .

المطلب الأول

الحذف في أسلوب التحذير والإغراء

التحذير : هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه وتجنبه ، والابتعاد عنه^{١٥} . والجدير بالذكر أن التحذير يأخذ اسمه من معناه في أصل اللغة ، إذ يدل مصدر التحذير في اللغة على الحذر والتخويف ، والحذار المحذرة ، ويقال : فلان ابن أحمق ؛ أي ابن حزم وحذر ، ويقال أيضاً المحذرة ، أي الفرع بعينه^{١٦} .



وأسلوب التحذير قسيم أسلوب الإغراء ؛ فكثير من النحاة يجمعون في صدارة هذا الباب (الإغراء والتحذير) ؛ ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر السيرافي ، وابن الصائغ ، والمرادي ، وابن هشام^{١٧} .

وأسلوب التحذير من أساليب العربية تقتضيه ظروف خاصة ، به يتمكن الفرد من تحقيق الغرض في مقام معين . وهو يتأسس على اختزال الوقت ؛ لأنك لو رأيت خطراً يداهم أحداً ، ولم تكن لديك فسحة زمنية كبيرة لتقول له احذر كذا وكذا تختزل الوقت فتحذف الفعل ونذكر المحذر منه منصوباً ؛ كي لا ينصرف ذهن السامع إلى أنك تريد الإخبار^{١٨} .

ولقد استمد المصطلح النحوي " أسلوب التحذير " اسمه من معناه اللغوي ؛ إذ يدل الأسلوب على معنى التخويف والنهي عن الاقتراب من شيء ما ؛ ويثبت تلك الرؤية تعريف الجرجاني للتحذير ؛ حيث كانت نظرة الجرجاني لأسلوب التحذير نظرة تركيبية خالصة ؛ يقول : (هو معمول بتقدير " اتق " تحذيراً لما بعده ، نحو إياك والأسد ، أو ذكر المحذر منه مكرراً ، نحو الطريق الطريق)^{١٩} .

ومن الواضح أن الجرجاني قد ارتكز في تعريفه السابق للتحذير على الناحية التركيبية التي يأتي وقفها أسلوب التحذير في اللغة العربية ؛ إذ هو اسم منصوب بتقدير عامل فيه ، نحو : إياك والأسد ، أو الأسد الأسد .

وفي ضوء هذا التصور لمفهوم أسلوب التحذير ؛ يتضح أن مبدأ الحذف أكثر اتساقاً وتوافقاً دلاليّاً مع أسلوب التحذير ؛ فكلاهما يميلان لاختزال الوقت ، والسرعة في أداء المعنى بأقل ما يمكن من كلمات ، في ضوء سياق الموقف التحذيري في الغالب .

ولقد أشار النحاة إلى فكرة التحذير التي تتمثل بهذا الأسلوب النحوي ، إذ نجد سيبويه ، على سبيل المثال ، يشير إلى أن قولنا : الأسد الأسد ، إنما هو من باب النهي للمتلقى كي يبتعد عن الأسد فلا يؤذيه ، أو قولنا الجدار الجدار ؛ يعني الابتعاد عن الجدار الذي فيه ميل فلا يؤذي ذلك المتلقي ، وتلك هي الفكرة الأساسية في أسلوب التحذير اللغوي^{٢٠} .



وعلى الرغم من أهمية العامل ، وفقاً للقاعدة النحوية ، إلا أن الفعل العامل في أسلوب التحذير وهو قوامه ، جاء مقدراً غير مذكور ، وما كان تقديره إلا لاستقامة القاعدة النحوية فحسب ، والتي تثيرها علامة النصب في المحذر منه .

ويتمركز أسلوب التحذير حول فكرة حذف العامل ، سواء جوازاً أو وجوباً ، ورغم أن مدار الدراسة حول الحذف الجوازي ؛ إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن وجوب حذف العامل مع إياك ، ربما يكون مرجعه إلى كثرة الاستعمال ، أي كثرة التحذير بإياك ، فجعلوها عوضاً عن التلطف بالفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه^{٢١} .

ومن شواهد أسلوب التحذير في القرآن الكريم ، قول الله سبحانه : (ناقة الله وسقياها) الشمس/١٣ . فلقد ذكر عدد من المفسرين أن (ناقة) في الآية الكريمة قد تنصب على التحذير ، والتقدير : احذروا ناقة الله ، وهي كقولنا : الأسد الأسد ، أي احذر الأسد^{٢٢} .

فالآية (ناقة الله وسقياها) قد جاءت وفق نمط من الأنماط التركيبية الخاصة بالتحذير في اللغة العربية ، وهو نمط العطف ؛ إذ إن (ناقة الله وسقياها) جملة تخضع لمعنى تقديره هو : احذروا ناقة الله من أن تمسوها بسوء ، غير أن هذه الطبيعة التركيبية التي كانت عليها الجملة ، في المعنى التقديري ، والمرتبطة بالدلالة ، ليست مطابقة تماماً لما يريده أسلوب التحذير النحوي ؛ إذ إن سمة التحذير تتطلب شيئاً من المقامية والسياقية من أجل خروج الدلالة وفق هذا المعنى .

ونظراً لأن اللغة في ضوء أسلوب التحذير أرادت أن تحذر المتلقي من أمر ما قد يؤدي إلى إضرار به ؛ لذا فقد اعتمدت أسلوباً يراعي الموقف ، أو الحالة السياقية المقامية التي يكون فيها أسلوب التحذير تقضي الحذف ؛ فلا شك أن الجملة الواقع فيها الحذف (ناقة الله وسقياها) أيسر في النطق ، وأسهل في الكلام ، وأقل جهداً للناطق بها ، بل وللسامع أيضاً . تلك هي غاية الحذف في أسلوب التحذير ، وكأن الحذف أنسب دلاليّاً و سياقيّاً للتحذير . كما أن سياق الموقف في أسلوب التحذير غالباً ما يصاحبه رغبة المتكلم في سرعة التنبيه ؛ مما يستلزم معه وقوع الحذف ،



مما يؤكد التناغم بين الحذف وأسلوب التحذير الذي لا يستدعي معه الأمر إطالة مقام الحوار أو الكلام .

أمر آخر تجدر الإشارة إليه وهو أن العناصر اللغوية المحذوفة في أسلوب التحذير (فعل الأمر + الفاعل) [أحذر] ؛ لها وظيفة دلالية كبرى فهي التي أدخلت الأسلوب في دائرة الأساليب الإنشائية ؛ ففي حالة ذكر تلك العناصر في الجملة ، تتحول دلالة الجملة من التحذير الإنشائي القائم على فعل الأمر المحذوف ، إلى دائرة الأساليب الخبرية لأن التقدير سيكون : (أحذرك ، أحذر إياك) ، فيتحول معها الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر ، وهذا يؤكد محورية دور الحذف في تحديد ماهية الأساليب في العربية .

ووفقاً للتصور السابق لأسلوب التحذير في ضوء الحذف ، يستدعي الأمر أن يتكون لنا وقفة سريعة مع أسلوب الإغراء ، بوصفه قسماً لأسلوب التحذير ، فعلى الرغم من أن الحذف في باب الإغراء يأتي وجوبياً ، وجوازياً ، إلا أن الوظيفة الدلالية للعناصر اللغوية المحذوفة (الفعل والفاعل " الزم ") ، قد كانت قواماً وعماداً لأسلوب الإغراء ؛ فإذا ذكرت تلك العناصر المحذوفة خرجنا من أسلوب الإغراء إلى أسلوب الأمر ؛ ومن ثم وجبت تلك الوقفة مع أسلوب الإغراء .

فالمعنى اللغوي للإغراء يرتبط بالإلصاق ، والإيلاج ؛ فحين يغري المرء شخصاً ما بشيء ما فإنه يحاول إلصاقه به ، فهذا هو الرابط بين فكرة الإيلاج والإلصاق التي يأتي الإغراء بمعناها في اللغة^{٢٣} .

وإذا نظرنا إلى المعنى الاصطلاحي النحوي للإغراء نجده يرتبط بالمعنى اللغوي ، ويتناغم معه ؛ إذ يشير المعنى الاصطلاحي النحوي للإغراء إلى دفع شخص ما إلى لزوم شيء معين ، فيكون بذلك الحال إغراء له ، ومحاولة لإلزامه على اللصوق بهذا الشيء^{٢٤} .

كما أشار الكفوي إلى أن مفهوم الإغراء يرتبط بالتحريض على الشيء ، كقولك : أغريت كلب الصيد ؛ إذا حرضته ، كما أنه يدل على انتقال دلالة الظرف أو الجار والمجرور إلى دلالة



الأمر ، نحو : عليك ، دونك ، وإليك ، وغيرها من الألفاظ التي تدل على الأمر ، غير أنها ليست وفق صيغة الأمر^{٢٥} .

أما التهانوي فيقول في تعريفه للإغراء : (هو معمول الزم المقدر ، ويكون مكرراً مثل التحذير نحو أخاك أخاك ؛ أي الزم أخاك)^{٢٦} .

يمتاز أسلوب الإغراء بأنه يأتي وفق حالتين تركيبيتين رئيسيتين : الأولى أن يأتي المغرى به مكرراً ، مثل العهد العهد ، والمعنى الزم العهد . والثانية : أن يأتي الاسم المغرى به معطوفاً ، مثل : الاجتهاد والبذل ، فالمعنى هنا أيضاً : الزم الاجتهاد والبذل ، وفي كلتا الحالتين لا يصلح إظهار الفعل ، لأنه لو ظهر الفعل لخرج الأسلوب عن أساسه الموضوع له ، وصار يمتاز بنمط دلالي مختلف عن النمط الأساسي له^{٢٧} .

ومن أمثلة الإغراء قوله تعالى : (وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً) الإسراء / ٧٨ . فالعبارة الوصفية لهذه الآية الكريمة هي : الزموا قرآن الفجر . فالحالة التركيبية التي عليها جملة الإغراء المستخدمة قد تحققت فيها دلالة الإغراء رغم حذف الفعل والفاعل معاً ، وهو ما أعطى العبارة مزيداً من القوة . ولو حدث وذكرنا الفعل والفاعل وقلنا : الزموا قرآن الفجر ؛ لفقدت العبارة دلالتها على الإغراء ، وتتحول حينئذ إلى دلالة الأمر المحض ، وهو غير المراد من الآية تماماً . فالمراد ليس الأمر ولا الإلزام الصارم ، وإنما المراد شحذ الهمم نحو المغرى به " قرآن الفجر " . وهنا تتجلى الوظيفة الدلالية للحذف في أرفع صورها ؛ وهي التوجيه الدلالي ، وأعنى به أن التوجيه الدقيق لأسلوب الإغراء قائم على الحذف لا الذكر . وهنا أدى المحذوف دلالة الترشيح . هذه السمة المميزة للحذف في أسلوب الإغراء تؤكد جدوى دراسة الحذف في ضوء الأساليب النحوية ، بل وتؤكد أن الحذف أحياناً يكون أبلغ من الذكر . كما أن الحذف في أسلوب الإغراء قد كشف عن محوريات الدور الدلالي الذي تؤديه العناصر المحذوفة ، والذي لا يقل أهمية عن الوظائف الدلالية للعناصر المذكورة .



المطلب الثاني

الحذف في أسلوب الاستفهام

المنتبع للمعنى اللغوي للاستفهام يدرك منذ اللحظة الأولى أنه يدور في فلك طلب فهم المعنى ، الدليل على ذلك قول ابن منظور في اللسان : (... وأفهمه الأمر وفهمه إياه : جعله يفهمه ، واستفهمه : سأله أن يفهمه ، وقد استفهمني فأفهمته وفهمته تفهيماً)^{٢٨} .

ويقول ابن يعيش : (الاستفهام والاستخبار بمعنى واحد ، فالاستفهام مصدر استفهمت أي طلبت الفهم ، وهذه السنين تفيد الطلب ... ، والاستفهام يتعلق بمفرد في بعض صيغته ، أو ... يتعلق بنسبة مثبتة أو منفية ، ظنية أو يقينية ...)^{٢٩} . ويؤكد ارتباط أسلوب الاستفهام بطلب الفهم ، ومن ثم ارتباطه بالمعنى قول أحد الباحثين عن أسلوب الاستفهام : (هو أحد أساليب الطلب في اللغة العربية ، حقيقته طلب الفهم ، أو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل . أو هو معرفة شيء مجهول)^{٣٠} .

والاستفهام - شأنه شأن بقية الأساليب النحوية - هو معنى نحوي عام^{٣١} ، فالاستفهام أيضاً مداره المعنى ؛ فجواب كل اسم من أسماء الاستفهام يكون مفسراً للمعنى ومفسراً للإعراب ؛ وهذا ما يفسر ارتباط هذا الأسلوب بجوابه (فلا جواب إلا بعد استفهام ، ولا استفهام إلا عند الحاجة إلى جواب)^{٣٢} .

ويقرر ذلك ابن بابشاذ بقوله : (... فيجب أن يكون جواب كل واحدة من التسعة - يقصد أسماء الاستفهام التسعة - بحسب معناها ، فيكون الجواب مفسراً للمعنى ومفسراً للإعراب ؛ لأنها إن كانت مرفوعة الموضع كان جوابها مرفوعاً ، وإن كانت منصوبة الموضع كان جوابها منصوباً ، وإن كانت مجرورة الموضع كان جوابها مجروراً ، كقولك : بمن مررت ؟ فنقول : زيد ، وإن شئت قلت : بزيد)^{٣٣} .

لذا فقد ربط النحاة بين الاستفهام والجزاء ؛ فهم يرون أن الاستفهام يحمل معنى الجزاء ، من حيث إن جوابه كجواب الجزاء في عدم تحققه ووجوبه ، وفي أن ما بعد أداة الاستفهام جزء مثل ما



بعد الشرط جزاء . والدليل على ذلك قول سيبيويه : (ألا ترى أنك إذا قلت : أين عبد الله آته ؟ فكأنك قلت : حيثما يكون آته)^{٣٤} .

وكثير من النحاة قد ساروا على النهج ذاته في الربط بين الاستفهام والجزاء ، ومن هؤلاء ابن الحاجب ، حيث يقول : (وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما ، يدل على معنى في نفسه ، وعلى معنى في غيره ، نحو قولك : أيهم ضربت ؟ وأيهم تضرب أضرب ، فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ، إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء)^{٣٥} .

ولعل من لطائف الاستفهام ما أشار إليه اللغويون والمفسرون من أن الاستفهام يختص باستعلام ما في ضمير المخاطب ، أو طلب حصول صورة الشيء ، فإذا حصلت تلك الصورة على وجه الحقيقة ، فهو تصديق ، وإلا فهو التصور^{٣٦} ، وهو طلب فهم ما اتصلت به أداة الطلب^{٣٧} .

وفي ضوء ما سبق يتضح الارتباط بين معنى الاستفهام في اللغة ، ومعناه في الاصطلاح ، ففي الحالتين يختص بطلب معرفة الشيء أو التوصل إلى معرفته سواء كان الاستفهام عن عدم علم أو بعلم ، وعبر عنه بأنه طلب حصول صورة الشيء .

ولكي تصل اللغة إلى معنى الاستفهام ؛ فإنها جعلت لهذا الأسلوب عدداً من الأدوات والعناصر التركيبية التي تدل عليه ، فبعض هذه العناصر حروف ، وبعضها الآخر أسماء ، وبعض هذه الأسماء ظروف ، وبعضها الآخر غير ظروف ، وجميع هذه العناصر تشير إلى أسلوب الاستفهام وفق ناحية معينة من النواحي^{٣٨} .

وهناك مجموعة من الأدوات في اللغة العربية يتوصل من خلالها إلى الاستفهام ، وتلك المجموعة تختص كل واحدة منها بفكرة معينة ، فالهمزة هي أم هذا الباب ، ولذا لم تختص بشيء دون آخر مما يستفهم عنه ، علاوة على تقدمها على حروف العطف لصدارتها وأصالتها في الكلام^{٣٩} .



وأدوات الاستفهام لها قوة دلالية واضحة ؛ بمعنى أن تلك الأدوات تكمن فيها الدلالة على معنى الاستفهام نفسه ؛ فحيث تأتي أداة الاستفهام فإنها تنوب عن الفعل " أستفهم " ، وهذه النيابة عن الفعل تكون من خلال تلك الأداة ، وهذا ما أقره ابن جني من قبل ؛ حيث رأى أن حرف الاستفهام " هل " ينوب عن الفعل " أستفهم " .^{٤٠}

وتأسيساً على ما تقدم يتضح موضع الحذف في أسلوب الاستفهام ، ووجود دلالاته عبر المذكور ؛ بمعنى أن قولنا : هل حضر زيد ؟ يعني : أستفهم هل حضر زيد ؟ أو أستفهم حضر زيد أم لا ؟ وفي العبارة التفسيرية لجملة الاستفهام دليل على العنصر التركيبي العميق الذي تدل عليه أداة الاستفهام كما بين النحاة ، وكما يؤيده المعنى في الكلام .

فعبارة : هل حضر زيد ؟ عبارة مختصرة ، بأثر وقوع الحذف من أصل تلك العبارة التفسيرية التي توضح مفهوم هذه العبارة عموماً ، إذ لو لم تكن هذه الأداة الاستفهامية موجودة لكان على اللغة أن تؤدي معنى الاستفهام وفق الطريقة الوصفية التفسيرية التي سبق ذكرها ، وهي طريقة تفسيرية تمتاز بطولها اللفظي ، وتمتاز بجهد أكبر في الكلام ، الأمر الذي استدعى وجود هذه الأدوات الاستفهامية التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل ذلك الجهد ، واختصار مجموعة من الألفاظ التي توصف بها العبارة الاستفهامية .

ولتوضيح فكرة تقليل الجهد واختصار الألفاظ نلقي نظرة سريعة إلى الجمل التفسيرية للجمل التي وقع فيها الاستفهام ؛ فالجملة الاستفهامية (كم كتاباً قرأت ؟) تدل على عدد معين ، غير أن المتكلم لم ينطق صراحة بذلك العدد ، وإنما اكتفى بالكناية عنه باسم الاستفهام " كم " ، وعبارة : كم كتاباً قرأت تعني : أستفهم كم كتاباً قرأت ، فهذه العبارة الوصفية لعبارة الاستفهام استطاعت اللغة أن تختصرها في لفظ اسم الاستفهام نفسه ، ف " كم " في العبارة الاستفهامية أغنت عن ذكر الفعل والفاعل في " أستفهم " ؛ ومن ثم استطاعت اللغة أن تحقق عبر الاستفهام المعتمد على الحذف توفير الجهد واللفظ .



ومن أسماء الاستفهام أيضاً التي تختص بشيء يتم الاستفهام عنه " كيف " ؛ إذ يستفهم بها عن الحال ، فمعنى قولنا : كيف أنت ؟ أي : على أي حال أنت ^١ .

ومن ثم يتضح أن (كيف) قد استطاعت أن تختصر تلك العبارة التي تدل عليها وهي : على أي حال ؛ فقد استطاع اسم الاستفهام (كيف) أن يحل محل تلك العبارة الوصفية التي تشتمل على معنى الاستفهام . وهنا تتجلى الوظيفة الدلالية للحذف وهي الاختصار واختزال تركيب لغوي في عنصر لغوي واحد .

كما يستفهم في اللغة عن يعقل بلفظ (من) ، فنقول : من جاءنا ؟ ففي هذه الحالة يكون المعنى : أستفهم عن الذي جاءنا ^٢ ؛ إذ أغنت (من) الاستفهامية عن هذه الجملة الوصفية التفسيرية التي توصل بها إلى الاستعلام عن الذي جاءنا ، وهنا تتجلى الوظيفة الاختزالية للحذف . ولا يخفى أن ما انطبق على (كيف) و(من) ، ينطبق أيضاً على أسماء الاستفهام الأخرى ؛ فكلها تؤدي وظيفة الاختصار واختزال الجهد ؛ فلو غابت عن اللغة أسماء الاستفهام ؛ لكان الكلام أكثر ألفاظاً ، وأكبر جهداً ، من أجل تأدية المعنى ذاته الذي تؤديه أسماء الاستفهام .

المطلب الثالث

الحذف في أسلوب النداء

النداء في الاصطلاح هو (طلب الإقبال حساً أو معنى ، بحرف نائب مناب "أدعو" سواء كان ذلك الحرف ملفوظاً... أو مقدرًا) ^٣ . وقد ذكر المناوي أن النداء إحضار الغائب ، وتنبيه الحاضر وتوجيه المعروض ، وتفريق المشغول ، وتهيج الفارغ ^٤ .

النداء هو رفع الصوت ومدّه ؛ ليفصح عن تنبيه المنادى وحمله على الإصغاء ، وينادى بأدوات معينة ، وتنبيه المنادى لا يكون مقصوداً لذاته في الكلام ، وإنما المقصود هو الخبر الذي يلي النداء ، أو الأمر الذي يليه ، أو النهي الذي يليه ؛ فمثال الخبر المقصود التالي للنداء قوله تعالى : (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله) " فاطر/ ١٥ " . ومثال الأمر المقصود التالي للنداء قوله



تعالى : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) "البقرة/ ٢١" . والنهي المقصود التالي للنداء فمثاله قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول) " الأنفال/ ٢٧ " ^{٤٥} .

وفي ضوء هذا الفهم للنداء ، من حيث كونه أسلوباً غير مقصود لذاته ؛ فإن النداء يعد (من الوسائل التي تؤسس لعمل التخاطب قبل الشروع فيه ؛ إذ به يتعين المتكلم باعتباره متلفظاً ويتعين المخاطب باعتباره مقصوداً بالخطاب) ^{٤٦} . ويلاحظ أن النداء يدور حول القضايا الآتية :

- أن المقصود بالنداء رفع الصوت ، أو استخدام الصوت من أجل التوصل إلى دلالة معينة .
- أن النداء يمثل عنصراً دعائياً في اللغة ، إذ يقصد به دعاء شخص ما بطريقة تركيبية لغوية محددة
- أن التوصل إلى معنى النداء يكون من خلال عناصر تركيبية تسمى أدوات النداء ، وهي حروف .

والثابت إذن أن دخول أداة النداء على الاسم تقود إلى دلالة فعلية ، تتمثل بتفسير النحاة الذين قالوا بأنها على تقدير : أنادي ، فقولك : يا زيد ، يعني أنادي زيداً ، فحرف النداء " يا " ها هنا حل محل الفعل ^{٤٧} .

وهذا الذي قال به النحاة بأن حرف النداء جاء ليحمل معنى الفعل ، وليعمل عمله ؛ يؤدي بنا إلى القول بأن ذلك الفعل الذي حذف وقام الحرف مكانه ما هو شكل من أشكال توفير الجهد ، عبر تقليل الملفوظ ، وهو ما يتوافق مع الطبيعة الندائية التي تتطلب ، غالباً ، من المنادي رفع الصوت ؛ ومن ثم كان حرف النداء سبيلاً للوصول إلى تلك الدلالات ، ومن هنا فإن مجيء حرف النداء في جملة النداء أدى إلى اختزال الجهد المبذول في نطق الفعل ، والإبقاء على عنصر النداء الحرفي الدال على المعنى ذاته .

والجدير بالذكر أن اللغة حين خصصت بعض الأدوات لنداء القريب ، وبعضها الآخر للبعيد ؛ فقد منحت المتلقي أن يفهم من تلقاء نفسه أن هذا المنادي يتسم بأنه قريب من المنادي ، بعيد عنه



،أي أن اللغة من خلال أداة النداء هذه استطاعت أن تقدم شيئاً من الدلالة العامة لسياق النداء للمتلقي .

فأداة النداء في أسلوب النداء قد أدت وظيفة دلالية متمثلة في الاختزال اللغوي ؛ فأداة النداء لديها قدرة اختزالية لفظية ،وذلك بحلها محل الفعل "أنادي" ، والدليل على ذلك أن جمل النداء لو تم أداءها وفق النظام الكلامي دون حروف النداء ؛ لطال الكلام ، ولزاد الجهد على المتكلم . ويمتاز أسلوب النداء بخاصية دلالية أخرى أكثر دقة عبر وقوع الحذف فيه ؛ حيث يقع في أسلوب النداء ما هو أكثر من حذف الفعل ، وحل الأداة مكان الفعل ، ويمتد إلى إمكانية حذف أداة النداء ذاتها ؛ حيث يكثر في أسلوب النداء حذف الأداة ،والإبقاء على المنادى دون أداة ،مع بقاء الدلالة العامة لسياق الكلام تدل على النداء .

ومن وقوع ذلك في كلام العرب مثل قولنا: رجلٌ أقبلٌ ، إذ التقدير فيه: يا رجل أقبل ، وإنما حذفنا أداة النداء فحسب وهو كثير في كلام العرب^{٤٨} .

إذن فطبيعة النداء السياقية والمقامية تقتضي اختصار الكلام ما أمكن ذلك ؛ إذ إن النداء يعتمد على موقف سياقي معين ، ذلك الموقف لا بد وأن يؤدي بأسرع وقت ممكن ، علاوة على أدائه بطريقة مناسبة ودالة على المعنى ، وصلت معها اللغة في النداء إلى حذف الأداة نفسها ، وبقاء الدلالة على النداء قائمة.

صورة أخرى من صور الحذف في باب النداء تتمثل في (الترخيم) ؛ فالترخيم ما هو إلا صورة دالة على خصوصية الحذف في أسلوب النداء . والدليل على ذلك قول ابن السراج الآتي : (الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ، ولا يكون ذلك إلا في النداء ، إلا أن يضطر شاعر ، ولا يكون في مضاف إليه ، ولا مضاف ، ولا في وصف ، ولا في اسم منون في النداء ، ولا يرخم مستغاث به ، إذا كان مجروراً ؛ لأنه بمنزلة المضاف ، ولا يرخم المنسوب ... والترخيم يجري في الكلام على ضربين : فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه ، وتقول في حارث : يا حار أقبل ، فتترك الراء مكسورة كما كانت . وفي مسلمة : يا



مسلم أقبل . وفي جعفر : يا جعف أقبل ، تدع الفتحة على حالها ... وكذلك كل اسم جاز ترخيمه فإن كان آخر الاسم حلافان زيدا معاً حذفتهما ؛ لأنهما بمنزلة زيادة واحدة ، وذلك قولك : في عثمان : يا عثم . وفي مروان يا مرو أقبل . وفي أسماء يا أسم أقبلي...)^٩ .

يتضح من كلام ابن السراج السابق أن الترخيم إنما هو ضرب من الحذف يدخل الاسم ، ولكنه مقرون بسياق النداء ، ولا شك أن الحذف هنا الغرض منه هو التسهيل والتخفيف في النطق ، وهو ما يتوافق مع السياق المقامي للنداء في الأصل ، وهو ضرب من اختصار الجهد ، وهو شكل من أشكال الاختزال اللفظي الذي يدخل الأسماء ، ويؤدي إلى الخفة والسهولة في النطق .

وهناك من النحاة من ذهب أكثر من القول بحذف الأداة أو حذف أواخر المنادى ؛ حيث قالوا بحذف المنادى نفسه ، ومثلوا لذلك بقول الله تعالى : (ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون) النمل/٢٥ . فمن النحاة من أشار إلى أن المنادى في هذه الآية محذوف ؛ للعلم به ، والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا . وهذا المذهب قال به كل من الخليل بن أحمد ، وابن جني ، والأنباري ، والمرادي ، وابن هشام^{١٠} .

ويبدو من كلام النحاة السابق أن حذف المنادى في مثل هذه المواضع يكون للعلم به ، ما هو إلا تأويل نحوي كي تستقيم لديهم القاعدة النحوية ؛ إذ لا يجوز دخول " يا " النداء على الفعل ، ومن هنا اضطر النحاة إلى تقدير منادى ، فجعلوا من اسم الإشارة " هؤلاء " منادى محذوف للعلم به ، ما سوغ لهم دخول " يا " النداء على الفعل .

وفي الأخير فإن حذف المنادى في مثل هذه الاستعمالات اللغوية ما هو إلا نموذج من نماذج اختزال الجهد ؛ فما دام السياق يدل على المنادى فلا حاجة إلى ذكره ، تحقيقاً لمبدأ التخفيف في الكلام ، والسرعة في نطق التراكيب .



المبحث الثاني

(الحذف في الأساليب النحوية ذات الجملة الإنشائية غير الطليبية)

المطلب الأول

الحذف في أسلوب التعجب

يشير معنى التعجب في اللغة إلى ورود معنى فريد على النفس ، الأمر الذي قد يقود الإنسان إلى إنكار ذلك الأمر ، ولو على سبيل الاستحسان، ومن ثم فإن هذا الإنكار الناتج عن استطراف ذلك الأمر يمكن أن نسميه تعجباً^{٥١} .

أما التعجب في الاصطلاح فإنه يشير إلى انفعال يصيب النفس لما يرد عليها من أمر خفي سببه ، وهو حالة تعرض للإنسان عند النظر إلى شيء جهل سببه^{٥٢} ، ومن هنا فلا يصح التعجب على الله ، وهو قسمان : قسم يستوجب استحسان الإنسان ويستدعي مدحه ، وإبداء رضاه عنه ، وقسم يستوجب إنكاره له وذمه ، ففي الاستحسان يقال : أعجبني ، وفي الذم يقال : عجبت^{٥٣} .

وفي ضوء التعريفين ، اللغوي والاصطلاحي ؛ يتبين أن التعجب يختص بحالة نفسية ذهنية للإنسان عند رؤيته شيئاً ما حسناً ، أو قبيحاً ، الأمر الذي يستدعي انفعاله ، وإذا كان انفعاله ذاك إيجابياً فإنه يسمى تعجباً ، أما إذا كان انفعاله هذا سلبياً فإنه يسمى عجباً .

ولكن النحاة لم ينظروا إلى أسلوب التعجب تلك النظرية التجريدية التي اتسمت بها رؤية أصحاب معاجم المصطلحات ، بل كان حديثهم عن التعجب مرتبطاً بموضوع التركيب ؛ فما كان داخلاً ضمن إطار تركيبى معين كان تعجباً ، وما لم يكن داخلاً ضمن ذلك التركيب فإنه لا يسمى تعجباً ؛ حيث أوضح النحاة أن التعجب ما كان نمط : ما أحسن زيداً ، وما أكرم عمراً ، وأحسن بزيد ، وأكرم بعمره ، فإذا كانت العبارة النحوية داخلة ضمن هذه الأشكال التركيبية فإنها تكون دون شك داخلة ضمن أسلوب التعجب النحوي^{٥٤} .



مما سبق يتبين أن (ما) التعجبية هي التي اختصت بباب التعجب دون سواها من الأسماء ؛ وذلك لأنها تمتاز بميزتين : الأولى : أنها مبهمة ، والثانية : أنها تأتي للعاقل ولغير العاقل ؛ ومن هنا اختصت (ما) بباب التعجب دون " أي ، ومن " القريبتين منها في الإبهام والاختصاص^{٥٥} .

ويبين سيبويه طبيعة المظهر التركيبي لأسلوب التعجب ، إذ يوضح أنه ثمة بعض العناصر المحذوفة في هذا الأسلوب ، والتي يجب تقديرها كي يستقيم المعنى والتركيب ، حيث يقول : (ما أحسن عبد الله ! زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، دخله معنى التعجب)^{٥٦} . وهذا التأويل من النحاة في حديثهم عن التعجب ما هو إلا بيان للمعنى العميق للتعجب في اللغة ؛ فقولنا: شيء أحسن عبد الله ، يدل على عنصر محذوف ، هذا العنصر هو الرابط بين التركيب والمعنى داخل هذا النمط الأسلوبي (التعجب) .

ومن الواضح أن اهتمام النحاة قد انصب تفسير حركة الفتحة الموجودة على المتعجب منه ، لذا فقد فسروه في ضوء الحذف ؛ حتى يصير المتعجب منه مفعولاً به في المعنى ، فيستقيم التركيب .

وبالنظر إلى الجملتين الأساسية ، والتفسيرية في أسلوب التعجب ؛ تتضح الوظيفة الدلالية للحذف ، وذلك على النحو الآتي :

- الجملة الأساسية : ما أحسن زيداً !
- الجملة التفسيرية : شيء أحسن زيداً .

فالجملة الأولى قد اشتملت على عنصر تركيبى أبسط في لفظه وتركيبه من العنصر الموجود في العبارة الثانية ، إذ إن (ما) تمثل عنصراً أكثر يسراً في النطق من (شيء) ؛ لذا فإن الجملة الأساسية (المستخدمة بالفعل في أسلوب النداء) تمثل اختزالاً في اللفظ والمعنى معاً ، كما أنه عكست دلالة العموم الناشئة عن إبهام (ما) فحققت اتساعاً دلالياً أعمق من جملتها التفسيرية .



ينطبق المبدأ ذاته على صيغة أسلوب التعجب الثانية، والمتمثلة في التركيب (أكرم يزيد رجلاً) ؛ فالمعنى الأساسي هو التعجب من كرم زيد ، فلسان حال المتعجب : أتعجب من أن زيداً كريماً في رجولته . وهو المعنى الذي تم اختزاله في تركيب التعجب المختصر ، وهو ما يحقق مبدأ السهولة واليسر في النطق المتحقق عبر اختصار التركيب .

وورد عن العرب حذف المتعجب منه في صيغتي التعجب ، إذا دل عليه دليل ، كأن يذكر في كلام سابق فمثال حذف المتعجب منه من الصيغة الأولى (ما أفعل) ، قول الشاعر :

أرى أم عمرو دمها قد تحدرت بكاء على عمرو ، وما كان أصبراً .

والنقدير : وما كان أصبرها ، فحذف المتعجب منه ، وهو الضمير المنصوب بعد أفعل ؛ لدلالة ما تقدم عليه وهو " أم عمرو " ^{٥٧} .

ومثال حذف الضمير المتعجب منه في الصيغة الثانية (أفعل ب) قوله تعالى : (اسمع بهم وأبصر) فالنقدير - والله أعلم - " وأبصر بهم " ؛ فحذف لدلالة ما قبله عليه ؛ لأن (أفعل) معطوف على على مثله مذكور معه التعجب ^{٥٨} . والنقدير : أسمع بهم وأبصر بهم .
ومنه قول الشاعر :

فذلك إن يلق المنية يلقيها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر .

أي فأجدر به " فحذف المتعجب منه " وهو هنا قليل " حيث لم يكن معطوفاً على أفعل مثله " ، لكنه جائز لوضوح المعنى ^{٥٩} .

وفي الأخير يتضح أن اللغة العربية ، حتى في جانب الحذف الجوازي الواقع في الأساليب الإنشائية قد سعت نحو التيسير والتبسيط والاختصار وتوفير الجهد ، والميل إلى أقصر عناصر التركيب ، وفي الوقت ذاته ، الأعمق في الدلالة . بل والاتساع في الدلالة أيضاً .



المطلب الثاني

الحذف في أسلوب القسم

القسم من الأساليب النحوية التي لها عناصر خاصة به ؛ تلك العناصر تسهم في تحقيق الدلالة المرتبطة بأسلوب القسم . والقسم في معناه يمين يقسم به الحالف من أجل تأكيد شيء ما ، وإما أن يكون ذلك الشيء إيجاباً أو جحداً ، ومن الناحية التركيبية فإن القسم جملة يؤكد بها المتكلم جملة أخرى ، فأما الجملة المؤكدة فهي المقسم عليه ، وأما الجملة المؤكدة فهي القسم ، أما الاسم الداخل فيه حرف القسم فهو المقسم به ، مثال ذلك : أحلف بالله أن زيداً قائم ، فجملة أحلف ، هي جملة القسم ، وجملة : أن زيداً قائم ، فهي المقسم عليه ، وأما المقسم به فهو " الله " .^{٦١}

وقد خصصت اللغة العربية لأسلوب القسم بعض الحروف التي تدل على معنى القسم وهي أربعة: الباء، والتاء، والواو، واللام . وهذه الأربعة تعد ، وفقاً للبعد الدلالي ، دوال على أفعال محذوفة ، والتقدير : أقسم والله ، وهذه الأفعال وإن لم تكن موجودة فهي بحكم الموجودة ، وإن لم يوجد حرف القسم فإن لفظ الجلالة ينتصب على أنه مفعول به ، فيقال : الله لأفعلن" بنصب لفظ الجلالة " ، وبعض هذه الحروف تختص بلفظ الجلالة دون سائر المقسم به في اللغة ، وهما : التاء واللام في حال التعجب ، وأما الباء والواو فهما لا يختصان بمحطوف به دون سواه من سائر ما يحلف به ؛ إذ يصح دخولهما على أي مقسم به^{٦٢} .

في ضوء ما سبق ، وفي ضوء مبدأ الحذف ؛ فإن حروف القسم " الواو، والباء، والتاء، واللام " جاءت لتحل محل الفعل (أقسم)، وهو ما أشار إليه النحاة من قبل ، وهذا معناه أن أصل الجملة " جملة القسم" كانت من الناحية التركيبية على وجود هذا الفعل ، فمثلاً :

قولنا : والله ما سافرت .

يعني : " أقسم والله ما سافرت " ، غير أن أسلوب القسم على الصورة المستخدمة (والله ما سافرت) جعلت من الجملة أكثر سهولة من صورتها الافتراضية ؛ لأنها أقل تركيباً ، وبالتالي أقل



جهداً في النطق على المتكلم ؛ فمعنى القسم إذن قد حمله الحرف الدال عليه ؛ فصار قولنا : والله ما سافرت ، مساوياً لقولنا : أقسم والله ما سافرت .

إذن فحرف القسم مثل معادلاً دلالياً للفعل المحذوف ؛ وبذلك تكون من الناحية التركيبية أبسط ، وأيسر في النطق ، وأقل عدداً في ألفاظها ، وبالتالي أقل في الجهد .

تبقى الإشارة إلى القسم المنفي ، والذي مثل ملمحاً دلالياً بارزاً في آيات القرآن الكريم ، حيث تميز القرآن بوجود فعل القسم (أقسم) مسبوقاً بحرف النفي "لا" في مثل المواضع الآتية :

- قوله تعالى : (فلا أقسم بمواقع النجوم) الواقعة/٧٥ .
- قوله تعالى : (فلا أقسم بما تبصرون) الحاقة/٣٨ .
- قوله تعالى : (فلا أقسم برب المشارق والمغرب إنا لقادرون) المعارج/٤٠ .
- قوله تعالى : (لا أقسم بيوم القيامة) القيامة/١ .
- قوله تعالى : (فلا أقسم بالخنس) التكويد/١٥ .
- قوله تعالى : (فلا أقسم بالشفق) الانشقاق /١٦ .
- قوله تعالى : (لا أقسم بهذا البلد) البلد /١ .

فهذه الآيات تثير سؤالاً جوهرياً هو : هل وقع الحذف في مثل هذا النمط التركيبي للقسم ؟ كما تثير الآيات أيضاً أسئلة أخرى متعلقة بهذا السؤال الجوهري منها: هل القصد في هذه الآيات نفي القسم ؟ وكيف يستقيم القسم مع وجود حرف النفي قبل فعل القسم ؟

ذهب المفسرون في هذه الآيات مذاهب عدة ، والذي يعنينا منها في سياق هذه الدراسة هو ما ذكره سعيد بن جبير ؛ حيث أشار إلى أن (لا) في هذا النمط التركيبي من القسم نافية على أساسها ، والمعنى هاهنا : لا صحة لما يدعيه الكفار في القرآن الكريم وأقسم بمواقع النجوم^{٦٢} .

وتأسيساً على قول سعيد بن جبير ، وتماشياً مع مبدأ الحذف ؛ فإن وجود (لا) النافية ضمن هذا النمط التركيبي يدلنا على أن هناك محذوفاً ، هو جملة : (لا صحة لما يقوله الكفار في القرآن ، وأقسم بمواقع النجوم)؛ ولكن حرف النفي (لا) هاهنا، عندما دخل جملة القسم استطاع أن



يختصر تلك العبارة الطويلة ،وتبين المعنى للمتلقى أن ينتبه ؛لأن هناك شيئاً منفيّاً يتوجب الالتفات له .

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن من المفسرين من رأى أن هذا التركيب في الآيات الكريمة زائد ،والأصل فيه : فأقسم بمواقع النجوم (مثلاً) ، أو فأقسم بالشفق (مثلاً) ، أو هي رد من الله سبحانه وتعالى على المشركين من أن هذا القرآن سحر أو كهانة^{٦٣} . كما أشار بعضهم إلى أن هذه الطريقة في القسم قد جاءت لبيان عظم المقسم به ؛لذا فإنه ناسبها أن تأتي بطريقة تركيبية مختلفة عما اعتاد عليه العرب في قسمهم ، ولا نكاد نجد هذه الطريقة في القسم إلا في كتاب الله سبحانه وتعالى^{٦٤} .

المطلب الثالث

الحذف في أسلوب المدح والذم

يأتي أسلوب المدح والذم في اللغة العربية وفقاً لنظام تركيبى مخصص له ؛ وذلك اعتماداً على عنصر تركيبى أساسى في الجملة يتمثل في فعل المدح أو فعل الذم . وأفعال المدح هي: نعم ، وحبذا ،وحسن . في حين أن أفعال الذم هي : بئس ،ولا حبذا، وساء ، وهذه الأفعال كلها خاصة بالمدح والذم أسلوبياً ؛ أما من الناحية الدلالية فقد يصل المتكلم إلى معنى المدح دون الحاجة إلى فعل مثل هذا .والذم كذلك^{٦٥} .

والمدح والذم في العربية نمط من الكلام يتخذ (أسلوبياً خاصاً ، واستعمالاً خاصاً ، فهما - والكلام عن " نعم، وبئس " تحديداً - تستعملان في العربية لتأدية معنى جديد ، وهو المدح والذم)^{٦٦} . وهو ما أكدته الدكتورة إبراهيم السامرائى أنها أساليب خاصة تدل على المدح والذم . الغاية الرئيسة منها هو التعبير عن مشاعر داخلية لدى متلفظ القول نتيجة لعمل ما ، وهو ما دعا الدكتور تمام حسان إلى إدخال هذين الأسلوبين في ضمن الجمل الإفصاحية التي تعبر عن موقف انفعالي ما وأطلق عليها "الخوالب"^{٦٧} .



والجدير بالذكر ، وفقاً للبعد الدلالي ، أن أفعال المدح والذم هي ما وضع لإنشاء مدح أو ذم ، فلم يكن مثل مدحته أو ذمته منها ؛ لأنه لم يوضع للإنشاء ، وذلك لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد ، فإنما تتشئ المدح ، وتحدثه بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة مقصوداً بهذا الكلام إياه حتى يكون خبيراً ، بل تقصد مدحه على شيء حاصل له خارجاً ، بخلاف مدحته وذمته ؛ فإن القصد فيه الإخبار بالمدح والذم ، والإعلام به موجود في الزمان الماضي لقصد مطابقة هذا الكلام إياه . وكذا مثل ما أحسن زيداً ، ليس منها ؛ لأنه وإن كانت تفيد إنشاء المدح لكنها ليست موضوعة له ، بل لإنشاء التعجب ، وذلك يستلزم إنشاء المدح والذم ، وكذا الأمر من مدحت وذممت ؛ لأنها لإنشاء طلب المدح والذم لا لإنشاء المدح والذم^{٦٨} .

إذن فأسلوب المدح والذم يأتي وفق حالة تركيبية خاصة ، تدل على معنى المدح أو على معنى الذم ، فقولنا مثلاً :

نعم الرجل زيد !

يدل هذا الأسلوب على أن المتكلم يمدح زيداً ، ويصفه بأنه ذو صفات حميدة يستحق معها أن يمدح ، فهذه المعاني كلها استطاع المتكلم الوصول إليها من خلال هذا التركيب الخاص بالمدح ، وكأن بفعل المدح (نعم) قد اختزل كل الأسباب الموجبة للمدح ، في عبارة موجزة ، ذات دلالات عميقة عبر فعل واحد .

وتجدر الإشارة هنا أن الدكتور خليل عمايرة يرى أن أداتي (نعم ، وبئس) تفيدان المبالغة في المدح أو الذم لا المدح أو الذم نفسه ؛ فجملة : (نعم القائد خالد) أصلها عنده (خالد قائد) ثم دخلها عنصر من عناصر التحويل وهو الزيادة المتمثلة بدخول (أل) لغرض التبجيل والتعظيم ، فأصبحت (خالد القائد) ، ثم دخلها عنصر آخر من عناصر التحويل وهو الترتيب ، فتقدم (القائد) للعناية ، فأصبحت الجملة (نعم القائد خالد)^{٦٩} .

أما قولنا :

بئس الرجل زيد !



فإن المعنى هذه المرة يأتي متعكساً مع المعنى في العبارة السابقة ؛ إذ إن هذه الطبيعة التركيبية لهذه العبارة تشير إلى ذم زيد بصفات مختلفة ، فهو مستحق لهذا الذم ، غير أن هذا الذم لم يأت مصرحاً به ، أو مفصلاً الحديث عنه ؛ وذلك لأن لفظ (بئس) قد حل محل هذه الألفاظ التي تؤدي معنى الذم ، وكأن بفعل الذم (بئس) قد اختزل تلك المعاني والدلالات الموجبة للذم في عبارة موجزة ، بفعل واحد .

المبحث الثالث

(الحذف في الأساليب النحوية ذات الجملة الإنشائية الخبرية)

من الثابت أن ضروب الكلام التي تعبر عن أفكارنا ، ومشاعرنا ، بل وشتى ضروب الحياة لا تتعدى أسلوب الخبر والإنشاء ، وهذا ما أكده السكاكي بقوله : (وكلام العرب نوعان : الخبر والطلب)^{٧٠} .

والخبر ما احتمل الصدق والكذب ، فإن طابق الواقع فهو صادق ، وإن خالفه فهو كاذب ، والإنشاء ، كما بينا ، ما لم يحتمل الصدق والكذب وليس له واقع يطابقه أو لا يطابقه^{٧١} .
أما عن فائدة الخبر يقول القزويني : (من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم ، كقولك : زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم ، ويسمى هذا فائدة الخبر ، وإما كون المخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك ، زيد عندك ، ويسمى هذا لازم الفائدة)^{٧٢} .

المطلب الأول

الحذف في أسلوب الشرط

يدور المعنى اللغوي للشرط في المعاجم إلى التزام الشيء ، أو التزام شيء يرتبط بعقد ما ، أو ببيعة معينة ، والشرط ، بحركة الفتحة على الراء ، العلامة ، ومنها قولهم أشراط الساعة ؛ أي علاماتها^{٧٣} .



أما معنى الشرط في الاصطلاح فقال فيه الجرجاني هو: (تعليق شيء بشيء ، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني ، وقيل : الشرط : ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجاً عن ماهيته ، ولا يكون مؤثراً في وجوده ، وقيل : الشرط : ما يتوقف ثبوت الحكم عليه)^{٧٤} . وكلام الجرجاني يشير إلى أن الشرط مكون من عنصرين اثنين ، كل منهما مرتبط بالآخر ، بحيث إذا وجد أحدهما وجد الآخر - وبالضرورة يكون وجود الأول هو الأساس - تلك هي الفكرة الرئيسة في تعريف الشرط .

أما السيوطي فقد عرف الشرط بقوله : (الشرط : ما يتوقف عليه صحة الشيء فقط)^{٧٥} . ويلاحظ أن المعنيين اللغوي والاصطلاحي بينهما تناسق وتوافق ؛ إذ إن المعنى اللغوي يشير إلى إلزام شيء بشيء ، أو هو دال على العلامة ، في حين يدل المعنى الاصطلاحي على معنى الربط بين عنصرين كل منهما بالآخر ؛ ومن ثم يؤدي هذا الربط إلى أن يستدعي كل من العنصرين العنصر الآخر ، إذن ففكرة التلازم بين الركنين واضحة في المعنى الاصطلاحي للشرط . وأسلوب الشرط أحد أساليب نظم الجملة ، يقوم على تعليق عبارتين ، غالباً ما تكون الأولى سبباً في الثانية ، أو مرتبطة بها على معنى من المعاني ، وتؤدي أدوات الشرط وظيفة التعليق بربط العبارتين ربطاً وثيقاً يحول دون استقلال إحداهما عن الأخرى .

إذن فأهم ما يميز أسلوب الشرط هو ارتباط عبارتي الشرط والجواب فيها ، ويكون هذا الارتباط على أوجه ثلاثة^{٧٦} :

- ارتباط سببي : وفيه تكون عبارة الجواب مسببة عن عبارة الشرط ولازمة لها ، نحو : (إن تفز تتل الجائزة) ، إن نيل الجائزة سببه الفوز ، ويتحقق بتحقيقه ، وينعدم بانعدامه .
- ارتباط تلازمي : وفيه يقتصر ارتباط عبارة الجواب بعبارة الشرط على التلازم ، وتتعدم السببية ، ومنه قوله تعالى : (من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت) العنكبوت/٥ . إن إتيان أجل الله لا يكون مسبباً عن رجاء لقائه ، فليس ثمة سببية في هذه الآية الكريمة



،والارتباط بين عبارتي الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة ، فإن مجيء أجله تعالى ولقاءه أمران متلازمان .

- ارتباط تقابلي : وفيه يكون الربط بين عبارتي الشرط والجواب على سبيل المقابلة بينهما ، كقوله تعالى : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى) طه/٧ . فالارتباط بين عبارة الشرط (تجهر بالقول) ، وعبارة الجواب (فإنه يعلم السر وأخفى) قائم على وجه المقابلة بين الجهر والسر، فالجهر صفة بشرية تشير إلى ضعف المخلوق إزاء عظمة الخالق وعلمه الممتد إلى خفايا الأشياء .

وعلى الرغم من ذلك التنوع في أشكال الارتباط بين عبارتي الشرط ، إلا أن وقوع الحذف في أسلوب الشرط لا يحقق انفصلاً دلاليًا بين شقي الشرط على الإطلاق ، بل يظل الارتباط وثيقاً ، ويكمن السر في الارتباط ، كما سيتضح بعد قليل ، في الوظيفة الدلالية التي تؤديها أداة الشرط ، التي تمثل مثيراً دائماً للمتلقى نحو استدعاء المحذوف ؛ حيث تبين أن الربط يكمن في القوة الدلالية الكامنة في أداة الشرط ذاتها .

والجدير بالذكر أن الشرط هو الخبر في جملة الشرط ، وإن كان النحاة قد عدوا الكلام هو الذي تتحصل فيه الفائدة والمعنى ، وأن الجملة لا يشترط فيها أن تكون متممة المعنى ، بل إن الكلام هو الذي يقتضي تمام المعنى ، وإن كان الكلام لا يستقيم وفق تنظيم الجملة النحوية ؛ وبناء على ذلك فإن أسلوب الشرط يقوم على التلازم بين عنصرين : اشرط والجزاء ، وهما يشكلان معاً عنصراً كلامياً واضح الدلالة ، مستقيم المعنى ، فأسلوب الشرط يدخل ضمن الكلام وليس ضمن الجملة ، وجملة الشرط تحتاج إلى جملة الجواب ، كاحتياج الصلة إلى موصولها ، واحتياج الصفة إلى الموصوف ، واحتياج القسم إلى جوابه ؛ وذلك لأن الشرط مثل هذه الأساليب النحوية من ناحية التلازم بين شيئين ، وبهذين الشيين يكتمل المعنى^{٧٧} .

ومن المعلوم أن أم الباب في الشرط (إن) الشرطية ؛ إذ إنها تمتاز عن سواها من أدوات الشرط بميزتين هما: الأولى : أنها حرف وسائر أدوات الشرط أسماء ، والثانية : أنها تصلح أن



تستعمل لجميع أحوال الشرط ، في حين أن بقية أدوات الشرط الأخرى تستعمل في أحيان ، ولا تصلح للاستعمال في أحيان أخرى ، مثل " من " الشرطية ، فهي تستعمل للعاقل كثيراً ، وبالتالي فإنها تختص بالعاقل أكثر من اختصاصها بغير العاقل^{٧٨} .

والسؤال الآن أين الحذف في أسلوب الشرط ؟ وما وظيفته الدلالية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نسوق هذا المثال لأسلوب الشرط : قولنا : (إن يأتنا زيد نكرمه) . فهذه الجملة اشتملت على معنى تعلق الإكرام لزيد بإتيانه ، فلا يحصل الإكرام إلا بإتيان زيد ، ومن هنا فإن معنى الاشتراط جاء متمثلاً في حرف الشرط (إن) ، وهي التي أفادت معنى الشرط في هذه الجملة . والجملة الوصفية لجملة الشرط السابقة هي : (إتيان زيد سبب في إكرامنا له) ، أو ما شابه ذلك من الألفاظ التي تؤدي إلى المعنى ذاته ، ومن ثم فيموازنة الجملتين ، الوصفية للشرط ، وجملة الشرط المستخدمة ، يتبين أن صدارة أداة الشرط (إن) لأسلوب الشرط قد أدت إلى اختزال دلالي على مستوى تركيب الجملة ، وأغنت عن ذكر التعلق ، بل إن التعلق الدلالي بين الشرط والجزاء تحقق عبر الأداة ذاتها .

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة قد أشاروا إلى وقوع الحذف في أسلوب الشرط ، وهو حذف جوازي ، وليس حذفاً وجوبياً أو لزومياً ؛ حيث كثر في كلام العرب أن يحذف جواب الشرط ، ويكتفى عنه بالشرط نفسه ، إذ يؤدي فعل الشرط المعنى المرتبط بجوابه ، وبناء عليه فإنه لا فائدة كبيرة ترتجى من إيراد جواب الشرط ، ومن ذلك قولهم : (أنت ظالم إن فعلت) ، وهذا كثير في كلام العرب ، وأما حذف الشرط والبقاء على جوابه فهو قليل جداً في كلامهم ، ومنه قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفاء وإلا يعل مفرقك الحسام .

أي : وإلا تطلقها فيعلو مفرقك الحسام ، وهو قليل في كلام العرب ، إذا ما قيس بحذف جواب الشرط والإبقاء على فعله^{٧٩} .

كما أن الحذف قد يقع للفعل ومعموله الأول في العبارتين ، وتبقى المتعلقات ، كقولهم : المرء مجزي بعمله : إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر . وفي مثل هذا الأسلوب الشرطي تتجلى الوظيفة



الدلالية للحذف؛ حيث اختزال الجهد؛ لأن الجملة الوصفية هنا تقديرها: إن كان عمله خيراً، وإن كان عمله شراً.

كما ورد حذف عبارتي الشرط والجواب، والاكْتفاء بذكر الأداة التي حملت الوظيفة الدلالية وأدت وظيفة المعادل الدلالي للدلالة على المحذوف في قول رؤية بن العجاج^٨:

قالت بنات العم: يا سلمى، وإن كان فقيراً معدماً؟ قالت: وإن.

والتقدير: وإن كان فقيراً معدماً، قبلت. أو: وإن كان فقيراً معدماً رضيته.

كما يحذف أيضاً جواب الشرط منفرداً، مع الإبقاء على الشرط، وذلك إذا فهم الجواب من السياق: ومن ذلك قوله تعالى: (فإن استطعت أن تتبغى نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيهم بآية) الأنعام/٣٥. والتقدير: فافعل، والحذف هنا جوازي أيضاً للدلالة عليه من سياق الشرط.

وعلى كل، سواء حذف فعل الشرط، أو جوابه؛ أو عبارتي الشرط؛ فإن طبيعة أسلوب الشرط هي التي تقضي من المتلقي أن يستدعي الشق المحذوف؛ اعتماداً على الارتباط الدلالي الذي تحققه أداة الشرط ذاتها، والتي تمثل مثيراً دلالياً مستمراً يشد ذهن المتلقي نحو استدعاء المحذوف، فكلما كانت الدلالة واضحة، لم يحتج لإيراد فعل الشرط أو جوابه ضمن الكلام؛ للعلم به دون عناء كبير في ذلك.

المطلب الثاني

الحذف في أسلوب الاستثناء

يقول ابن يعيش: (الاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، تبين بقولك (إلا زيداً) أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر، وإنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل، أي: إخرجه من أن يتناوله الصدر، ف (إلا) تخرج الثاني مما دخل فيه من الأول...، وإذا



قلت : قام القوم ، اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ ، فإذا أتيت بالاستثناء ، بينت أن مدلول الأول وعمومه ليس مراداً ^{٨١} .

ويبين ابن الصائغ أن الاستثناء هو (إخراج شيء مما دخل فيه غيره ، أو إدخال شيء فيما خرج منه غيره ، والاسم المستثنى ضد المستثنى منه) ^{٨٢} أي أن الاستثناء يتضمن أمرين معاً أولهما : إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها ، والآخر : إدخال ما بعد الأداة في حكم ما خرج منه غيره . فالأول مثل : حضر المقاتلون إلا زيداً ؛ فهنا أخرجنا (زيداً) الواقع بعد أداة الاستثناء (إلا) من الحضور وهو حكم ما قبل الأداة ، أي أن المقاتلين حضروا ، وزيد لم يحضر . وقد تم هذا الإخراج بأداة الاستثناء (إلا) . أما الثاني فمثل قولنا : لم يحضر المقاتلون إلا زيداً . فإننا قد أدخلنا ما بعد الأداة (زيداً) في الحضور ، وهو الحكم الذي خرج منه غيره من المقاتلين ؛ لأن المقاتلين لم يحضروا ، بينما حضر زيد ^{٨٣} . وهذا التقسيم للاستثناء يركز على المعنى لا اللفظ .

وتأسيساً على ما تقدم ، وفي ضوء مبدأ الحذف ؛ فإن أسلوب الاستثناء يتضمن في أصله معنى الفعل (أستثنى) في أسلوب الاستثناء ، ومن ثم جاءت مجموعة من الأدوات التي حملت دلالة ذلك الفعل على المعنى ، فصارت هذه الأدوات معادلاً دلاليًا للفعل المحذوف المقدر بـ(أستثنى) .

فتقدير قولنا : (حضر القوم إلا زيداً) . هو قولنا : (حضر القوم أستثنى زيداً) .

ومن الملاحظ ما أداه المعادل الدلالي (إلا) من خفة في النطق ، وسهولة ويسر في الأداء ، وتوفيراً للجهد المبذول من قبل المتكلم . كما أن جملة الاستثناء على صورتها هذه قد تخلصت من الطول الملحوظ في الجملة الأصلية بالفعل تخلصاً لطيفاً عبر أداة الاستثناء (إلا) لتحل محل الفعل في الجملة الوصفية لجملة الاستثناء .

وإن شئنا الدقة فإن أسلوب الاستثناء قد اختصر جملة طويلة مكونة من فعل وفاعل ، وهي جملة (أستثنى) بالإضافة إلى شبه جملة تقديرها (من الحضور) .



ويكون تقدير الجملة الوصفية : حضر القوم أستثنى من الحضور زيدا .
والجملة الاستثنائية بالأداة هي : حضر القوم إلا زيدا .

وما ينطبق على (إلا) ينطبق على باقي أدوات الاستثناء، فهذه الأدوات تؤدي الوظيفة الدلالية ذاتها ، وبالطريقة ذاتها ، أي أن هذه الأدوات تؤدي إلى اختزال لغوي لفظي ، مع تحقيق ثبوت الدلالة ودقتها ، مع تقليل الجهد المبذول في الكلام ، واختصار الألفاظ والجمال .

المطلب الثالث

الحذف في أسلوب الاختصاص

يشير المعنى اللغوي للاختصاص إلى إفراد الشيء بالمعنى دون غيره ، فيكون بذلك ما له مختصاً به دون غيره ، فهو إذن مأخوذ من الخصوصية للشيء عما سواه من سائر الأشياء^{٨٤} .
أما في الاصطلاح فنجد أن من أصحاب المعاجم الاصطلاحية من نظر إلى الاختصاص بوصفه عناية تعين المختص لمرتبة ينفرد بها دون غيره^{٨٥} . ومنهم من رأى أن (كل مركب من خاص وعام فله جهتان ، قد يقصد من جهة عمومه ، وقد يقصد من جهة خصوصه ؛ فالقصد من جهة الخصوص هو الاختصاص)^{٨٦} .

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن من خلال ما ذكره أهل المصطلحات بأن الاختصاص يتعلق بإفراد شيء بخصيصة دون غيره ، وهو ذاته المعنى اللغوي الأساسي للاختصاص ، واللافت للانتباه أن كثيراً من أصحاب المعاجم الاصطلاحية لم يشيروا إلى مفهوم الاختصاص بوصفه نظاماً نحويّاً له خصائص تركيبية محددة ، أي معنى الاختصاص في النحو . وهو ما يستلزم استعراض رؤية أحد النحويين لمفهوم الاختصاص.

فقد ذكر الأزهري أن الاختصاص هو (تخصيص حكم بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف . والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان)^{٨٧} .

والواضح من هذا التعريف النحوي للاختصاص أنه - أعني الاختصاص - يتعلق ببعض المعاني الأخرى التي يمكن أن تؤدي من خلال هذا الأسلوب النحوي ، ومنها معنى الفخر ، أو



التواضع ، الاختصاص ذاته . ومن هنا فإن أسلوب الاختصاص يفيد بعض المعاني الأخرى الزائدة على الأسلوب النحوي نفسه ؛ لذا فإننا نجد النحاة يقدرون فعلاً ناصباً للاسم المنصوب ضمن أسلوب الاختصاص ألا وهو الفعل " أعني " أو " أخص " ^{٨٨}.

وهناك بعض الكلمات والألفاظ الخاصة بأسلوب الاختصاص نفسه ، فلا تخرج عنه إلا قليلاً ، الأمر الذي جعل بعض النحويين واللغويين يقولون بأن هذه الكلمات هي التي تمثل أسلوب الاختصاص فحسب ، ومن بين هذه الكلمات آل فلان ، وأهل البيت ، و معشر مضافة ، وبنو فلان ^{٨٩} .

وقد حدد النحاة شكلين لأسلوب الاختصاص في اللغة العربية ، أولهما: مجيء الاسم المتعلق بالاختصاص بعد لفظ (أيها) ، مثل قولنا : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فالتقدير فيها : أعني العصابة ، أو أخص العصابة . الثاني : مجيء الاسم المتعلق بأسلوب الاختصاص بعد ضمير المتكلم أو المتكلمين ، نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، فالتقدير في مثل هذه العبارة : نحن أخص أو أعني العرب... ^{٩٠}.

فعبارة " اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، في ضوء أسلوب الاختصاص تعني : اللهم اغفر لنا أيتها أخص العصابة . تلك هي العبارة الوصفية لبيان المعنى المراد للاختصاص في جملته الأساسية ؛ إذ إنها تأتي لتؤدي معنى الخصوصية لتلك العصابة . وهذا ما يعني أن جملة الاختصاص لها نظام تركيبى خاص يتوافق مع طبيعة السياق والموقف ، إذ استطاعت أن تنبه ذهن المتلقي إلى تلك العبارة الوصفية التي نصها هو: اللهم اغفر لنا أيتها أخص العصابة أو أعني العصابة .

وتأسيساً على تلك العبارة الوصفية التفسيرية ؛ يتضح أن جملة الاختصاص في صورتها المستخدمة منحت المتكلم مزيداً من السهولة واليسر في النطق ، كما أنها قللت من عناصر الكلام التركيبية فيها ، بالإضافة إلى تقليل الجهد المبذول في نطق العبارة .



أما الحالة التركيبية الثانية لأسلوب الاختصاص ، والتي كان مثالها (نحن العرب أقرى الناس للضيف). هي جملة تقديرها : (نحن أخص العرب أقرى الناس للضيف) ، أي أن الصورة المستخدمة لها قد اختزلت من التركيب ، مع تحقق الدلالة ، فالجملة التفسيرية تمثل المعنى والدلالة الحقيقية التي جاءت من أجلها العبارة المختزلة ، ومادامت العبارة المختصرة عبر وقوع الحذف ، تؤدي المعنى ذاته في العبارة التفسيرية ، فلا حاجة إلى إيراد العبارة التفسيرية ؛ لأن اللغة تسعى إلى الوصول إلى المعنى بأقل قدر من الكلمات ، وهو ما يتوافق مع قوانين اللغة التي تسير في اتجاه التيسير .

ولعلنا نلاحظ أن أسلوب الاختصاص لا يقتصر فقط على الحذف اللفظي المتمثل في حذف الفعل والفاعل ضمن عبارة الاختصاص ، بل إنه - أعني أسلوب الاختصاص - يشتمل أيضاً على توسعاً دلالياً وتنوعاً دلالياً ؛ لأن هذا الأسلوب يشتمل على معاني متنوعة منها : معنى المدح والذم ، والفخر ... ، فجميع هذه المعاني يؤديها أسلوب الاختصاص دون الحاجة إلى عناصر تركيبية تدل عليها في الكلام .

الخاتمة

بحمد الله وفضله ، فقد تمت هذه الدراسة ، التي هدف الباحث من خلالها إلى تسليط الضوء بشكل مركز حول إحدى الظواهر التي لم تتواتر حولها كتابات النحاة ، ولم يفرد السواد الأعظم منهم لها أبواباً مستقلة ليبيّنوا أحكامها ، وأقسامها ، ومسائلها في مكان واحد^٩ ، بحيث يسهل على عاشقي العربية تتبعها في مباحثها ، ألا وهي ظاهر الحذف الجوازي ، ومن ثم فهذه الدراسة قد مثلت ، في مجملها ، مبحثاً مستقلاً حول مسألة واحدة من مسائل الحذف ، وهي الوظائف الدلالية للحذف الجوازي ، متخذة من الأساليب النحوية حقلاً تطبيقياً .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها :



- أن الحذف الجوازي قد شمل معظم الأساليب النحوية ، وتخلل تراكيبيها ، على الرغم من التنوع التركيبي لتلك الأساليب ؛ فقد ورد الحذف الجوازي في الأساليب الإنشائية الطلبية ومنها : أسلوب الاستفهام ، وأسلوب النداء ، وأسلوب التحذير . كما شمل أيضاً الأساليب الإنشائية غير الطلبية ، ومنها : أسلوب التعجب ، وأسلوب المدح والذم ، وأسلوب القسم . بل إنه قد شمل أيضاً الأساليب الخبرية ومنها : أسلوب الاستثناء ، وأسلوب الشرط ، وأسلوب الاختصاص .
- أن هذا الشمول الذي حققه الحذف على مستوى الأساليب ، يعكس دلالة مهمة ، وهي محورية دور الحذف في اللغة العربية ، وأنه أحد الخصائص المميزة لها .
- أثبتت الدراسة أن من الوظائف الدلالية للحذف في الأساليب النحوية هي تحديد ماهية الأسلوب ذاته ؛ بمعنى أن العناصر اللغوية المحذوفة في أسلوب التحذير (فعل الأمر +الفاعل) [أحذر] ؛ لها وظيفة دلالية كبرى فهي التي أدخلت الأسلوب في دائرة الأساليب الإنشائية ؛ ففي حالة ذكر تلك العناصر في الجملة ، تتحول دلالة الجملة من التحذير الإنشائي القائم على فعل الأمر المحذوف ، إلى دائرة الأساليب الخبرية لأن التقدير سيكون : (أحذر ، أحذر إياك) ، فيتحول معها الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر ، وهذا يؤكد محورية دور الحذف في تحديد ماهية الأساليب النحوية في اللغة العربية .
- أثبتت الدراسة أن الحذف قد مثل سمة دلالية مميزة في الأساليب النحوية ، ومنها أسلوب الإغراء ، وإن سواء كان الحذف فيه وجوبياً أو جوازياً ، إلا أن قوام هذا الأسلوب هو الحذف لا الذكر ، وإلا تحول الأسلوب إلى الأمر ، وخرج من دائرة الإغراء . والذي شكل تلك الدلالة على الإغراء هو الحذف ، لأن التقدير مع ذكر المحذوف هو : (الزم) ؛ فقولك : الزم الصلاة . أسلوب أمر . في حين ، قولك : الصلاة . هو أسلوب إغراء . فبذكر المحذوف يخرج الأسلوب من دائرة الإغراء إلى دائرة الأمر ، وهذا يؤكد محورية دور



- الحذف في تحديد ماهية الأساليب النحوية في اللغة العربية سواء كان الحذف وجوبياً ، أو جوازياً .
- أبرزت الدراسة أن وقوع الحذف في الأساليب النحوية قد جاء متوافقاً مع السياقات بشكل عام ، وسياق الموقف بشكل خاص ، ومن أبرز تلك التوافقات الدلالية : التوافق بين الحذف في أسلوب النداء ، وسياق الموقف في أسلوب النداء ، حيث يتطلب الموقف السياقي والاجتماعي أيضاً السرعة في الأداء ؛ مما يستدعي معه وقوع الحذف ، كما يستدعي رفع الصوت الملازم غالباً للنداء ووقوع الحذف أيضاً . ومنه التوافق بين الحذف في أسلوب التحذير ، وسياق الموقف في أسلوب التحذير ؛ حيث يستدعي الموقف ، غالباً ، عنصر السرعة في الأداء ، الذي يوافقه حذف عناصر لغوية تحقيقاً للسرعة ، وليس ذكرها .
- اقترحت الدراسة تعريفاً اصطلاحياً لـ (الأسلوب النحوي) - يراعى فيه البعد الدلالي ، والجانب التركيبي ؛ حيث يعتبر الأسلوب النحوي هو تلك الوظيفة الدلالية المرتبطة بنمط تركيبى محدد ؛ بحيث تؤدي تلك الدلالة ، وفق النمط التركيبي على الوجه الأمثل ، مع صعوبة أدائها - أعني تلك الوظيفة الدلالية - وفق أي نمط تركيبى آخر .
- كشفت الدراسة أن الحذف في الأساليب النحوية قد جاء متوافقاً دلاليًا مع القوانين اللغوية للغة العربية ، وفي مقدمتها قانون توفير الجهد .
- أكدت الدراسة أن وقوع الحذف في الأساليب النحوية جاء متماشياً مع ما ألفه العرب من الميل إلى السهولة والتيسير والخفة في النطق ؛ وبذلك تحفظ ظاهرة الحذف الجوازي للغة العربية حقها في تحقيق مبدأ التخفيف والتسهيل .
- كشفت الدراسة أن وقوع الحذف في صيغتي القسم عامة ، وفي القسم المنفي خاصة وهو التركيب اللغوي المميز للقرآن الكريم ؛ قد أدى دوراً فاعلاً في أداء المعنى من ناحية ، وتحقيق الدلالة من ناحية أخرى .



- أبرزت الدراسة أن الوظائف الدلالية التي تؤديها العناصر اللغوية المحذوفة في الأساليب النحوية ، لا تقل أهمية عن تلك العناصر اللغوية المذكور ، بل في كثير من المواضع أدت العناصر المحذوفة أدوراً دلالية لم تتحقق مع المذكور .
- تثبتت الدراسة - في ضوء ما تقدم - أنه يمكن اعتبار الحذف مظهراً من مظاهر التطور والارتقاء ، الذي تخضع له الظواهر الاجتماعية الأخرى ، واللغة واحدة منها ؛ والدليل على صحة هذا التفسير أن الحذف يعطي من شأن المتلقي ، بل ويعتمد اعتماداً أساسياً على كفاية المتلقي في الاستدلال على المحذوف من ناحية ، واستكشاف الوظيفة الدلالية لهذا الحذف من ناحية أخرى . فكل ما من شأنه العناية بالمتلقي ، والاعتماد على كفايته اللغوية هو نوع من أنواع التطور والارتقاء في مجال اللغة . شرط عدم المبالغة .
- تؤكد الدراسة أن هناك الكثير الظواهر اللغوية التي مازالت في حاجة إلى الاستخلاص من ثنايا الأحكام النحوية ، مع إمكانية إعادة دراستها في ضوء معطيات جديدة ؛ من شأنها أن تبرز قيمتها والطاقت الإبداعية الكامنة في نحونا العربي المتمم بالجمود .
- وفي النهاية توصي الدراسة بضرورة إفراد ظواهر لغوية أخرى بالدرس والتحليل ، واستخراجها من ثنايا الدرس النحوي ، الذي ما زال يذخر بالعديد من المباحث التي تستحق الالتفات إليها ، فنحونا العربي التراثي بحراً زاخراً ، ومصنفات النحويين التي أفنوا فيها أعمارهم ، مازالت معيناً لا ينضب ، فعلى الباحثين أن ينهلوا منه .
- أسأل الله العون والتوفيق ، وله الحمد في الأولى والآخرة
(وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)
الباحث .



الهوامش

١. انظر: إبراهيم عبد الله رفيدة: الحذف في الأساليب العربية، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ليبيا، ط١، هـ، ٢٠٠٢م، ٣٦٩. وانظر: علي أبو المكارم الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٧م. وانظر: عبد الفتاح أحمد الحموز: الحذف في المثل العربي، دار عمار للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
٢. انظر: رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٨م، ص ٢٧.
٣. انظر: أحمد مختار عمر: أسس علم اللغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٨، ١٩٩٨م، ص ١٨٨.
٤. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز: قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، ط٣، جدة، ١٩٩٢م، ص ١٤٦.
٥. عبد السلام محمد هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي:، دار الجيل، ط٢، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٣.
٦. انظر: محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، دار غريب القاهرة ١٤٠٣هـ، ص ١٩٠.
٧. انظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز: قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، ط٣، جدة، ١٩٩٢م، ٥٢٦-٥٢٧.
٨. المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ٤٦/١.
٩. انظر السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية بيروت، ٩٧/١.
١٠. انظر: جرهارد هلبش: تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمه وعلق عليه: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م، ١٥٨-١٦٠.
١١. عرفات فيصل المانع: السياق والمعنى "دراسة في أساليب النحو العربي"، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط١، ٢٠١٣م، ص ٢٠٢.



١٢. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ط٤، د.ت ، ٩٧/٣ .
١٣. انظر: العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله : اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق عبد الله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ط ١ ، ١٩٩٥م ، ٢٠٧/١ .
١٤. انظر: السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق ، عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، د.ت . ٣٤٦/١ .
١٥. عباس حسن : النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ج٤/١٢٦ .
١٦. ابن منظور : أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي : لسان العرب ، دار صادر بيروت لبنان ، ط٤١، ١٤١٣هـ ، مادة : ح.ذ.ر .
١٧. انظر: السيرافي ، أبو محمد يوسف ابن أبي سعيد الحسن بن عبد الله : شرح أبيات سيبويه ، تحقيق محمد علي الريح هاشم ، مراجعة : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٤م ، ج١/١٥٣ . وانظر : ابن الصائغ ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع الملحة في شرح الملحة ، تحقيق إبراهيم سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٤م ، ج٢/٥٢٧ . وانظر المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة مصر ، ط١ ، ٢٠٠٨م ، ج٣/١١٥٨ . وانظر : ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، د.ت . ج٤/١٧٦ .
١٨. محسن علي عطية : الأساليب النحوية عرض وتطبيق ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٧م ، ص١٧٥ .
١٩. الجرجاني ، علي بن محمد علي الشريف: التعريفات ، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط٣، ١٩٨٣م ، ص٥٣ .
٢٠. انظر: سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م ، ج١/٢٥٣ .
٢١. انظر: عبد العزيز محمد فاخر: توضيح النحو، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، مصر ، د.ت ، ١٥٦/٤ .



٢٢. انظر: الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م، ج ١٠ / وانظر: مكي بن أبي طالب: أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٥هـ، ٢٠٠٤م، ج ٨٢١/٢.
٢٣. ابن منظور: لسان العرب، مادة (غ.ر.ي)
٢٤. انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ٢٦/٢.
٢٥. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت. ص ١٥٣.
٢٦. انظر: التهانوي، محمد بن علي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط ١٩٩٦م، ٢٣٤/١.
٢٧. انظر المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ١١٥٧/٣.
- وانظر: السيوطي: همع الهوامع، ٢٦-٢٧.
٢٨. ابن منظور: لسان العرب، مادة (ف.ه.م.) .
٢٩. ابن يعيش: شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت، ١٠٥-١٠٥/٨.
٣٠. علي حسن مرزيان: الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، دار أساريا للطباعة والنشر، ليبيا، ٢٠٠١م، ص ١١.
٣١. انظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، ص ١٧٨.
٣٢. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الكتب العصرية، بيروت. ص ٢٧٧.
٣٣. ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة: ج ١٧٤-١٧٥.
٣٤. سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، مرجع سابق، ج ٩٩/١.
٣٥. ابن الحاجب: شرح الكافية، ج ١٢/١.
٣٦. انظر: الجرجاني: التعريفات، مرجع سابق، ص ١٨.



٣٧. انظر : التهانوي، محمد بن علي :كتشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، مرجع سابق، ج ١/١٧١ .
٣٨. انظر:ابن جني ، أبو الفتح عثمان : اللمع في العربية ،تحقيق فائز فارس ،دار الكتب الثقافية ، الكويت ، د.ت . ص. ٢٢٧ .
٣٩. انظر:المرادي ،أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني ،تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ص ٣١ .
٤٠. انظر: ابن جني،أبو الفتح عثمان : الخصائص ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر، ط٤ ، د.ت. ج٢/٢٧٦ .
٤١. انظر:ابن السراج،أبو بكر محمد بن السري بن سهل : الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،بيروت لبنان،د.ت.١/٦٠ .
٤٢. وانظر : ابن الصائغ ،أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع اللمحة في شرح الملحمة ، تحقيق إبراهيم سالم الصاعدي ،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٤م، ج ٢/ ٨٩٣ .
٤٣. انظر:ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (شروح التلخيص) ،دار الإرشاد الإسلامي ،بيروت،د.ت.٢/٣٣٣ .
٤٤. انظر: المناوي،عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي ، التوقيف على مهمات التعاريف ،عالم الكتب،مصر، ط١٩٩٠م، ص٣٢٣ .
٤٥. انظر: سناء حميد البياتي : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، دار وائل للنشر ،عمان،الأردن، ط٢٠٠٣م، ص٤٣٤ .
٤٦. نرجس باديس : المشيرات المقامية في اللغة العربية ،مركز النشر الجامعي ، تونس ، ٢٠٠٩م، ٢٤٨ .
٤٧. انظر: ابن السراج:الأصول في النحو، ٣٣٣/١. وانظر:ابن جني :الخصائص، ٢/٢٧٩.
٤٨. انظر:ابن الوراق،أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس : علل النحو ، تحقيق :محمود جاسم محمد الدرويش ،مكتبة الرشد ،الرياض،السعودية، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م ، ص ٣٤٨ .
٤٩. ابن اسراج: الأصول في النحو ، مرجع سابق ، ٣٥٩/١ .
٥٠. انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ، ط١٩٩٥م، ص٢٢٩ . وانظر:الأنباري،أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين :الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ،لبنان، ط٢٠٠٣م، ١/٨٣ . انظر:المرادي ،أبو محمد بدر



- الدين حسن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني ،مرجع سابق،ص٣٥٧ . وانظر: ابن هشام ،أبو محمد عبد الله بن يوسف : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،مرجع سابق ٤٤/١ .وانظر:ابن جني :الخصائص، ١٩٨/١ .
٥١. انظر: ابن منظور : لسان العرب ، مادة ع.ج.ب.
٥٢. انظر: الجرجاني : التعريفات ،مرجع سابق، ص ٦٢ .
٥٣. انظر : المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .
٥٤. انظر: المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق :محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ،لبنان ،د.ت. ١٧٣/٤ . وانظر ابن جني ،أبو الفتح عثمان : اللمع في العربية ،مرجع سابق، ص١٣٦ .
٥٥. انظر: ابن الوراق : علل النحو، مرجع سابق ،ص ٣٢٣ .
٥٦. سيويه: الكتاب ، ٧٢/١ .
٥٧. انظر:عبد العزيز محمد فاخر: توضيح النحو، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ،مصر ،د.ت . ج٣/١٩٥ .
٥٨. المرجع السابق نفسه : ١٩٥/٣ .
٥٩. المرجع السابق نفسه : ١٩٦/٣ .
٦٠. انظر: ابن سيده،أبو الحسن علي بن إسماعيل : المخصص ، تحقيق خليل إبراهيم جفال ،دار إحياء التراث العربي بيروت،لبنان،ط١٩٩٦،م١،٧١/٤.
٦١. انظر:الزجاجي،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: اللامات ،تحقيق:مازن المبارك ،دار الفكر دمشق سوريا ، ط٢، ١٩٨٥م، ص ٨٣ .
٦٢. انظر: ابن عطية:أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ ٢٥٠/٥ .
٦٣. الواحدي،أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، تحقيق :عادل أحمد عبد الموجود ،وعلي محمد معوض ،وأحمد محمد صيرا ،وأحمد عبد الغني الجمل ،وعبد الرحمن عويس ، قدمه : عبد الحي الفرماوي ،دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،ط١٩٩٤،م١،٢٣٩/٤ .
٦٤. انظر : الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمرو:الكشاف عن حقائق غوامض النزيل، دار الكتاب العربي،بيروت ،لبنان،ط٣، ٥٢٨/١ .



٦٥. انظر: الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر : شرح التصريح على التوضيح ،دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط٢٠٠٠م، ١/١٢ .
٦٦. انظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الكتب العصرية بيروت ، ص ١٩٩ .
٦٧. انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، مرجع سابق، ص ١١٣ ، وانظر: عرفات فيصل المانع : السياق والمعنى "دراسة في أساليب النحو العربي ، ص ٢٥٦ .
٦٨. انظر: التهانوي، محمد بن علي : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، مرجع سابق ، ١/٢٣٦ .
٦٩. انظر: خليل أحمد عمارة: في نحو الجملة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ، السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص ١١١ .
٧٠. السكاكي، الإمام سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي : مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ص ٧٢ .
٧١. انظر: محمود أحمد نحلة: في البلاغة العربية "علم المعاني " دار العلوم العربية ، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ص ٤١ .
٧٢. القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن : الإيضاح في علوم البلاغة ، مكتبة الهلال بيروت ، لبنان ، ط١٩٩١م، ٢، ص ٤٣ .
٧٣. ابن منظور : لسان العرب، مادة ش.ر.ط.
٧٤. الجرجاني: التعريفات ، مرجع سابق، ص ١٢٥ .
٧٥. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، تحقيق : محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ، القاهرة مصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤م، ص ٥٠ .
٧٦. انظر: مالك يوسف المطلبي : في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ، دار الرشيد للنشر، بغداد، ٩٧١م ، ٣٨٦ .
٧٧. انظر: ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف : رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشريطة ، تحقيق: مازن المبارك ، دار ابن كثير ، دمشق ، سوريا ، وبيروت-لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م ، ص ٥٧-٥٨ .
٧٨. انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله : اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق سوريا الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م، ٢/٥٠ .



٧٩. انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث، مصر ، ط ٢٠ ، ١٩٨٠م، ص ١٥١ .
٨٠. انظر: ابن عصفور: المقرب ، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٧١م ، ٢٧٧/١ .
٨١. ابن يعيش: شرح المفصل ، مرجع سابق ، ٧٦/٢ .
٨٢. ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع اللحة في شرح الملحة ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، السعودية، ط ١ ، ٢٠٠٤م، ٦٦/١ .
٨٣. انظر: هادي نهر: التسهيل في شرح ابن عقيل دروس وتطبيقات ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، اريد ٢٠٠٣م، ج ٢/٢١٢ .
٨٤. ابن منظور : لسان العرب ، مادة خ ص . ص .
٨٥. انظر: المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف ، ص ٤١ .
٨٦. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
٨٧. الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر : شرح التصريح على التوضيح ، مرجع سابق ، ٢٦٨/٢ .
٨٨. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد : الجمل في النحو ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط ٥ ، ص ٩٠ .
٨٩. انظر : سيبويه : الكتاب ، مرجع سابق ، ٢٣٦/٢ .
٩٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد الحميد هندواوي ، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، مصر ، د.ت. ٢٨/٢ .
٩١. يستثنى من هؤلاء ابن جني ، وابن هشام الأنصاري ؛ فقد أفردا للحذف مساحة من اهتمامهما انظر ابن جني : الخصائص ، باب "في شجاعة العربية" ، كما اختتم ابن هشام الباب الخامس من مصنفه (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) للحذف وشروطه وتقدير المحذوف .



المراجع والمصادر

- إبراهيم عبد الله رفيده: الحذف في الأساليب العربية، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ليبيا، ط ١٣٦٩هـ، ١، ٢٠٠٢م.
- أحمد مختار عمر: أسس علم اللغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ٨، ١٩٩٨م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ٢٠٠٠م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، لبنان، ط ٢٠٠٣م.
- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١م.
- التهانوي، محمد بن علي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيع العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط ١٩٩٦م.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.
- جرهارد هلبش: تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمه وعلق عليه: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط ٤، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت د.ت.
- الجرجاني، علي بن محمد علي الشريف: التعريفات، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١٩٨٣م.
- خليل أحمد عمايرة: في نحو الجملة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١٩٩٥م.



- رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط١٩٩٨ ، ٣م .
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: اللامات ، تحقيق: مازن المبارك ، دار الفكر دمشق سوريا ، ط١٩٨٥ ، ٢م .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو: الكشاف عن حقائق غوامض النزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، ط٣.د.ت .
- سناء حميد البياتي : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن ، ط٢٠٠٣ ، ١م .
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط١٩٨٨ ، ٣م .
- السكاكي، الإمام سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي : مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣م .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الكتب العلمية بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، تحقيق : محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ، القاهرة، مصر ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، مصر ، د.ت .
- السيرافي، أبو محمد يوسف ابن أبي سعيد الحسن بن عبد الله : شرح أبيات سيبويه ، تحقيق محمد علي الريح هاشم ، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٤م .
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل : المخصص ، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط١٩٩٦ ، ١م .



- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل : الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان، د.ت.
- ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع اللمحة في شرح الملحمة ، تحقيق إبراهيم سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، السعودية ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م .
- عبد السلام محمد هارون : الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ، دار الجيل ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- عبد العزيز محمد فاخر : توضيح النحو، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، مصر ، د.ت.
- عبد الفتاح أحمد الحموز : الحذف في المثل العربي، دار عمار للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م .
- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز : قرأه وعلق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر ، دار المدني ، ط ٣ ، جدة ، ١٩٩٢ م .
- عباس حسن : النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط ١٢ .
- عرفات فيصل المانع : السياق والمعنى "دراسة في أساليب النحو العربي" ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط ١ ، ٢٠١٣ م .
- علي أبو المكارم : الحذف والتقدير في النحو العربي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ٢٠٠٧ م .
- علي حسن مرزيان : الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية ، دار أساريا للطباعة والنشر ، ليبيا ، ٢٠٠١ م .
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله : اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق سوريا الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م .
- ابن عصفور : المقرب ، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٧١ م .



- ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث، مصر ، ط ٢٠ ، ١٩٨٠ م .
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد : الجمل في النحو ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط ٥ .
- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن : الإيضاح في علوم البلاغة ، مكتبة الهلال بيروت ، لبنان ، ط ١٩٩١ ، ٢ م .
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى : الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- محسن علي عطية : الأساليب النحوية عرض وتطبيق ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط ٢٠٠٧ ، ١ م .
- محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي ، دار غريب القاهرة ١٤٠٣ هـ .
- مكي بن ابي طالب : أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي : مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤٠٥ ، ٢ هـ .
- مالك يوسف المطلبي : في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧١ م .
- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الكتب العصرية ، بيروت .
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة مصر ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م .



- المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي: التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، مصر، ط١٩٩٠، ١.
- ابن منظور: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار صادر بيروت لبنان، ط١٤١٤هـ، ٣.
- نرجس باديس: المشيرات المقامية في اللغة العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٩م.
- هادي نهر: التسهيل في شرح ابن عقيل دروس وتطبيقات، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، اريد٢٠٠٣م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د.ت.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف: رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشريطة، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، وبيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرا، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- ابن يعقوب المغربي: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت.
- ابن يعيش: شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.

